وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠٠٨/٥/٢٠ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٣/٢٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٦٧٥٢٥٦١,٩١ ج (فقط ستة ملايين وسبعمائة واثنـــان وخمســـون ألفًا وخمسمائة وواحد وستون جنيهًا وواحـــد وتسعـــون قرشـــًا لا غير) وبلغت جملـــة المصروفـــات للغـــرفـــة والســـوق مبلغ ٣١٤٨٠٦١,٣٢ ج (فقط ثلاثة ملايين ومائة وثمانية وأربعون ألفًا وواحد وستون جنيهًا واثنان وثلاثون قرشًا لا غـيـر) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصـروفـات بما فـيـهـا فـائض إيرادات السـوق مـبلغ ٣٦٠٤٥٠٠,٥٩ ج (فـقط ثلاثة مـلايين وسـتـمـائة وأربعـة آلاف وخمسمائة جنيه وتسعة وخمسون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتيـاطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ٢٥٤٨٧٠٥٦,٧١ ج (فقط خمسة وعشرون مليونًا وأربعمائة وسبعة وثمانون ألفًا وستة وخمسون جنيهًا وواحد وسبعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٣/٢٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى